

14 مايو 2008 - 28 مايو 2019

ويبقى السؤال المحوري:

لماذا ادرجت الادارة الامريكية ارتريا

في قائمة الدول غير المتعاونة في محاربة الارهاب

ولماذا رفع ذلك؟



بقلم: د. أحمد حسن دحلي

في " مذكرة عمومية " لوزارة الخارجية الامريكية رقم 10781 متعلقة بـ " تحديد وتأكيذ الدول غير المتعاونة بشكل تام مع الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب " اعدھا نائب وزير الخارجية الامريكي جون سوليفان في 28 مايو 2019، ونشرت في السجل الفيدرالي رقم 84 في 29 مايو المنصرم، وبموجبها رفعت ارتريا من قائمة الادارة الامريكية الخاصة بالدول غير المتعاونة معها في محاربة الارهاب بصورة مطلقة. وتشمل تلك القائمة كل من ايران وكوريا الشمالية وسوريا وفنزويلا. ويذكر بأن الادارة الامريكية في عهد الرئيس السابق باراك اوباما هي التي ادرجت ارتريا في 14 مايو 2008 ضمن الدول التي لا تتعاون كاملا معها في جهودها الرامية لملاحقة ومكافحة الارهاب، ولا سيما قادة حركة " الشباب " الصومالية المرتبطة بتنظيم القاعدة، وذلك من دون تقديم أدني

دليل مادي ملموس. هذا مع العلم ان حركة " الشباب " ادرجت ارتريا في عام 2007 ضمن الدول المعادية لها والمستهدفة من قبلها.

ولكن الامر الدهش حقا، هو ان وكالات الانباء ووسائل الاعلام الاقليمية والقارية والدولية تهافتت في عام 2008 في نشر قرار الادارة الامريكية القاضي بإدراج ارتريا ضمن الدول غير المتعاونة معها في مكافحة الارهاب من دون ادنى تحري عن مزاعم الادارة الامريكية السابقة من ناحية، ومن دون ان تكلف نفسها من ناحية اخرى عناء معرفة موقف دولة ارترية من عملية محاربة الارهاب. واليوم ها هي نفس وكالات الانباء الاقليمية والقارية والدولية تنشر قرار الادارة الامريكية الحالية والخاص بإزالة اسم دولة ارتريا من قائمة الدول غير المتعاونة معها في مكافحة الارهاب، من دون التوقف برهة عن السبب الكامن خلف ذلك القرار، وكأن دورها يكمن في نشر أي خبر أو اشاعة أو تهمة باطلة على علاتها، تاركة للقارئ وللسامع وللمشاهد مهمة التحري عن مدى صحة المعلومة أو بطلانها.

ولوضع الامور في نصابها الصحيح، يجدر التذكير بأن الولايات المتحدة الامريكية لم تعرف الارهاب الا مع كابوس الحادي عشر من سبتمبر 2001، بينما ارتريا شعبا وثورة اکتوت بنار ارهاب الدولة الاثيوبية منذ عام 1952 لغاية عام 1991، وتعرضت منذ انبلاج فجر حريتها في 24 مايو 1991 لإرهاب الحركات الاصولية من " جهاد " و " خلاص " والتي ولدت في حضان " الجبهة القومية الاسلامية " في عام 1988، وترعرعت برعاية نظام " الانقاذ " في السودان بعد انقلاب 1989. والى ذلك، ففي مطلع تسعينيات القرن الفائت تسلل بعض الارهابيين الذين عرفوا بـ " الافغان العرب " الى ارتريا عبر الاراضي السودانية، وذلك بالتنسيق مع حكومة البشير - الترابي، وقاموا ببعض العمليات الارهابية في مناطق حدودية متاخمة للسودان. واستطاعت دولة ارتريا بقدراتها

الذاتية دحر الارهاب والارهابين كما دحرت الاستعمار والمستعمرين.
ويستخلص من ذلك، بأن ارتريا بلدا وشعبا وجبهة وحكومة حاربت
وتحارب الارهاب وتتصدى له بحسم وحزم عن قناعة مبدئية، وليس
نتيجة املاءات خارجية أو لحسابات ميكافيلية.

وهكذا اكتسبت ارتريا خبرة كبيرة بشهادة الحكومة الامريكية نفسها في
عملية محاربة الارهاب بكل أشكاله. ففي العشر من ديسمبر 2002 قال
وزير دفاع الولايات المتحدة السابق دونالد رامسفيلد حرفيا " ارتريا التي
يبلغ عدد سكانها 4.5 مليون نسمة تتمتع بخبرة كبيرة في محاربة
الارهاب اكثر من الولايات المتحدة، ويمكن الاستفادة منها." خلاصة
الكلام، لا مجال اطلاقا للمزاودة على ارتريا في مكافحة الارهاب.

وبالعودة الى نقطة البداية، نتساءل لماذا اقحمت ارتريا في قائمة الدول
التي تعتبرها واشنطن غير متعاونة في مكافحة الارهاب في 14 مايو
2008، ولماذا حذفت من تلك القائمة في 28 مايو 2019، أي بعد مضي
11 سنة كاملة؟

والجواب هو: ادارة الرئيس باراك اوباما صاغت وسوقت كل انواع التهم
الباطلة ضد ارتريا، بالتواطؤ مع عدد من الدول الغربية والاسيوية
والافريقية، من بين تلك التهم دعم حركة " الشباب " الصومالية،
وفرضت عقوبات غير قانونية على ارتريا عبر مجلس الامن في 23
ديسمبر 2009 لزعزعة مقومات الحكومة الارترية في سياق سياسة
تهدف الى تغيير النظام في اسمررا. ولكن اجهضت تلك السياسة بفضل
صمود وتصدي وتحدي الشعب الارترية وجبهته وحكومته وقوات
دفاعه، واضطر مجلس الامن في خاتمة المطاف على رفع العقوبات عن
ارتريا في 14 نوفمبر 2018، مؤكدا بنفسه زيف التهم التي وجهت الى

ارتريا من قبل " فريق رصد الصومال وارتريا " ومن خلفه الادارة
الامريكية وبعض الدول الغربية والاسيو- افريقية.

وبعد اعتراف مجلس الامن بعدم وجود أي دليل يؤكد دعم ارتريا لحركة
" الشباب " الصومالية، وقراره عمليا ببطلان قراره رقم 1907، ورفع
للعقوبات غير القانونية عن ارتريا في 14 نوفمبر 2018، لم يعد أي
مبرر لإدراج ارتريا في قائمة الدول غير المتعاونة في محاربة الارهاب.
بحكم ان العملية منذ البداية ولغاية النهاية اختلقت من العدم لحسابات
سياسية خبيثة منيت في خاتمة الامر بفشل ذريع.

ورغم ذلك، لا مجلس الامن الدولي ولا الولايات المتحدة الامريكية اعتذر
عما ارتكب من جريمة بحق ارتريا، فما بالك بتقديم تعويضات عن
الخسائر المادية والادبية الكبيرة التي تكبدتها ارتريا نتيجة للعقوبات غير
القانونية التي فرضت عليها والاتهامات الباطلة التي وجهت اليها من
قبلهما. وهذا ليس بالأمر الغريب أو الجديد أو المفاجئ للشعب الارتري،
فالمعروف تاريخيا ان الولايات المتحدة صادرت حق الشعب الارتري في
تقرير المصير بعد نهاية الحرب الكونية الثانية بذريعة اقبح من الذنب،
وهي ان استقلال ارتريا لا يخدم مصلحتها ولا مصلحة الامن والسلام
الدوليين في منطقة البحر الاحمر، وكأن المصلحة الامريكية ومصلحة
الامن والسلام الدوليين لا يتحققان إلا على انقاض حق الشعب الارتري
في تقرير المصير.

وأيا كان الامر، فالأمم المتحدة وعضوا من ان تكون معبرة عن حقوق
الشعوب في تقرير المصير وتحترم نفسها وميثاقها، نفذت الجريمة
السياسية الامريكية بحق الشعب الارتري، وفرضت عنوة عليه الاتحاد
الفيدرالي مع اثيوبيا في عام 1950. ولكن الشعب الارتري لم يرضخ
للوالات المتحدة الامريكية وللأمم المتحدة، بل ناضل وقدم ما يربو على
100 الف شهيد لإحقاق حقه التاريخي والسياسي والقانوني، وانتزع

حرّيته في عام 1991 بعد مسيرة نضالية طويلة ومريرة دامت نصف قرن. وفرض حقه في تقرير المصير في عام 1993 على الامم المتحدة وعلى الولايات المتحدة وعلى كل القوى المتواطئة معهما في تلك الجريمة التاريخية والسياسية والقانونية، وحقق غايته عبر استفتاء حر ونزيه مصوتا بنعم للإستقلال بنسبة 99،8 في المائة، وذلك بإشراف منظمات اقليمية وقارية ودولية وفي مقدمتها الامم المتحدة ذاتها. وفي ذلك عبرة لمن يعتبر!